World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 28 فبراير/شباط – 2 مارس/آذار 2022

التوزيع: عام
التاريخ: 17 يناير/كانون الثاني 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2022/5-B/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البند التالي من جدول الأعمال:

- زيادة سقف سلطة التمويل الاستراتيجي (WFP/EB.1/2022/5-B/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2192

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

10 ديسمبر/كانون الأول 2021

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة مطبوعة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)
المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اللجنة الاستشارية) في تقرير أمانة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بشأن زيادة سقف سلطة التمويل الاستراتيجي الذي سيقدّم إلى المجلس التنفيذي **للبرنامج** للموافقة عليه عن طريق التصويت بالمراسلة قبل دورته السنوية المقرر عقدها في روما، إيطاليا، في فبراير/شباط 2022. وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، قدمت أمانة **البرنامج** معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمتها بردود خطية وردت في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

ثانيا- زيادة سقف سلطة التمويل الاستراتيجي

2- يُشير التقرير إلى دعوة المجلس التنفيذي إلى الموافقة على زيادة سقف السلطة لمرفقين في **البرنامج** بالنظر إلى أوضاع انعدام الأمن الغذائي الحاد غير المسبوقة على نطاق العالم في عدد من البلدان:

1) مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات، من 570 مليون دولار أمريكي إلى 760 مليون دولار أمريكي، مع الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي عند مستواه الحالي البالغ 95.2 مليون دولار أمريكي؛

2) مرفق الإدارة الشاملة للسلع، من 660 مليون دولار أمريكي إلى 800 مليون دولار أمريكي، مع الاحتفاظ باحتياطي للمرفق بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي.

3- ويُشير التقرير إلى أن الإقراض الداخلي للمشروعات يتيح للمكاتب القطرية التصرف فورا وذلك عبر تزويدها بسلطة للإنفاق المؤسسي قبل تأكيد المساهمات و/أو استلامها، ويتيح مرفق الإدارة الشاملة للسلع **للبرنامج** شراء السلع الغذائية وتخزينها مسبقا كجزء من إدارة رأس المال العامل المؤسسي قبل نقل مخزونات الأغذية إلى العمليات القطرية، مما يُخفض بالتالي المُهل الزمنية اللازمة لتسليم الأغذية، ويتيح **للبرنامج** شراء الأغذية عندما تكون ظروف السوق مواتية.

4- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أنه بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2021 وبسبب تصاعد عدة حالات طوارئ وظهور حالة الطوارئ في أفغانستان، زادت توقعات **البرنامج** بشأن طلبات السلف الجديدة وعمليات السداد من احتمال تجاوز سقف الإقراض الداخلي للمشروعات بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. ولسد هذه الفجوة، قدم **البرنامج** سُلفا على دفعات تسدد بمساهمات مؤكدة. وأُبلغت اللجنة بأن هذا التدبير أقل كفاءة ويحد من موثوقية التمويل للمكاتب القطرية، وهو أحد الفوائد الرئيسية للإقراض الداخلي للمشروعات. وعلاوة على ذلك، استُخدمت مخصصات مرفق الإدارة الشاملة للسلع بالكامل في وقت مبكر من عام 2021 بسبب تصاعد حالات الطوارئ في إثيوبيا وميانمار وبنغلاديش، مما أدى إلى طلب زيادة سقف المرفق أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران. واستُخدمت بالكامل منذ ذلك الحين المخصصات المتزايدة للمرفق بسبب حالة الطوارئ في أفغانستان التي استوعبت الجزء الأكبر من الأموال المخصصة لحالات الطوارئ المتكشفة.

5- وأُبلغت اللجنة كذلك بأن زيادة السقف لسلطة الإقراض الداخلي للمشروعات ولمرفق الإدارة الشاملة للسلع ستُمكّن **البرنامج** من توفير الدعم اللازم لتلبية الطلبات التشغيلية المتزايدة على المستوى القطري. وسيتمكن **البرنامج** من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات من تقديم مزيد من السلف على أساس المساهمات المتوقعة من المانحين، مما يزيد من إمكانية التنبؤ في إدارة الموارد في المكاتب القطرية وتحقيق الاستقرار في تنفيذ البرامج في ظل عدم اعتماد التنفيذ على تأكيد المساهمات أو استلام التعهدات. وفي حالة مرفق الإدارة الشاملة للسلع، سيكون **البرنامج** قادرا على توسيع المرفق لدعم المتطلبات المتزايدة للتخزين المسبق للأغذية في آسيا والحفاظ في الوقت نفسه على مظروف للطوارئ من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ المتكشفة. وأُبلغت اللجنة بعدم توقع أي آثار عملية أخرى أثناء الإبقاء على نفس مستوى الاحتياطيات ظل التدابير الحالية للتخفيف من المخاطر. وتُلاحظ اللجنة حالات الطوارئ المتصاعدة وأنها أُبلغت بأن تدابير **البرنامج** للتخفيف من المخاطر كانت فعالة حتى الآن (انظر الفقرتين 9 و13 أدناه).

مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات

6- فيما يتعلق بالإقراض الداخلي للمشروعات، يُشير التقرير إلى أن السقف الحالي لهذا المرفق يبلغ 570 مليون دولار أمريكي ويوفّر الاحتياطي التشغيلي البالغ 95.2 مليون دولار أمريكي والمحسوب على أساس عامل للتمويل بالاقتراض محدد بنسبة 1:6، شبكة أمان في حال عدم تحقق المساهمات المتوقعة. ويُشير التقرير إلى أن الإقراض الداخلي للمشروعات، بالنظر إلى أنه يسمح للمكاتب القطرية بالإنفاق قبل تأكيد المساهمات، ساعد على خفض المُهل الزمنية لمساعدة المستفيدين عن طريق الإفراج عن الأموال قبل ما متوسطه 48 يوما من تأكيد مساهمات المانحين.

7- ويُشير التقرير إلى أن **البرنامج** يشهد منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021 زيادة في طلبات الإقراض الداخلي للمشروعات بسبب تصاعد الطلبات الإنسانية، وقفزت المتطلبات التشغيلية المتوقعة في **البرنامج** منذ مطلع نوفمبر/تشرين الأول 2021 مسجلة رقما قياسيا بلغ 15.7 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 140.5 مليون مستفيد تقريبا، مما يعرض للخطر قدرة مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات على تلبية طلبات المكاتب القطرية للحصول على سُلف مقابل التمويل المقدّر **للبرنامج** بمبلغ 8.6 مليار دولار أمريكي لعام 2021، والتمويل لعام 2022 البالغ 8.4 مليار دولار أمريكي. ولذلك تطلب إدارة **البرنامج** من المجلس زيادة سقف سلطة الإنفاق لمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات إلى 760 مليون دولار أمريكي بالنظر إلى أن رفع سقف الإقراض الداخلي للمشروعات سيسمح للإدارة بتزويد المكاتب القطرية بسلطة الإنفاق باستخدام السلف للاستجابة لحالات الطوارئ. ويُشير التقرير أيضا إلى أن الإدارة ستدير في حدود هذا السقف التمويل بالسلف الكلية، وهو فئة فرعية من الإقراض الداخلي للمشروعات تخضع للسقف البالغ 570 مليون دولار أمريكي ويدعمها نفس الاحتياطي التشغيلي في حدود 270 مليون دولار أمريكي.

8- وفيما يتعلق بالزيادة السابقة في السقف، يُشير التقرير إلى أنه في أعقاب إعادة هيكلة مرفق تمويل رأس المال العامل، وافق المجلس التنفيذي على زيادة في سقف مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات من 257 مليون دولار أمريكي إلى 570 مليون دولار أمريكي يبدأ سريانها اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2015. ونتيجة لذلك كان سقف الإقراض الداخلي للمشروعات يعادل 11.4 في المائة من برنامج العمل الممول لعام 2015. ويُشير الجدول 1 من التقرير إلى برنامج العمل الممول مقارنة بالتمويل المتاح للإقراض الداخلي للمشروعات في الفترة بين عامي 2013 و2021، ويبين أن سقف مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات انخفض في عام 2021 إلى 6.6 في المائة في ظل توقُّع تمويل قدره 8.6 مليار دولار أمريكي. ويُشير التقرير أيضا إلى أنه في حال عدم تحقق المساهمات المتوقعة، ستظل هناك شبكة أمان بفضل وجود احتياطي تشغيلي قدره 95.2 مليون دولار أمريكي، وأنه مع وجود سقف قدره 760 مليون دولار أمريكي، سترتفع نسبة التمويل بالاقتراض من 1:6 إلى 1:8.

9- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن تدابير **البرنامج** للتخفيف من المخاطر كانت فعالة في الحفاظ على مستوى منخفض من عمليات الشطب حتى الآن، إذ لم يُستخدم الاحتياطي التشغيلي البالغ 95.2 مليون دولار أمريكي سوى مرتين خلال السنوات الست عشرة الماضية. وأُبلغت اللجنة بوجود نهج منظم، بما في ذلك عملية قوية لإجراء التنبؤات وتحليل قوي للاتجاهات يتم بانتظام من خلال منصة مؤسسية؛ ويُشارك **البرنامج** في حوار مستمر مع الحكومات المانحة لزيادة المرونة في فترات صلاحية المِنح بحيث يمكن استخدام المساهمات الواردة كضمان للتمويل بالسلف وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من إمكانية التخلف عن السداد؛ وتؤيد الدراسة التي أجرتها مجموعة بوسطن الاستشارية في عام 2021، وفقا لتحليل المخاطر لعام 2014، النسبة المقترحة للتمويل بالاقتراض، وهي 8 إلى 1، وأكدت من جديد أن تدابير التخفيف من المخاطر قوية وكافية.

10- وزودت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يبين الاستخدام الفعلي لمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات في عامي 2019 و2020 وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وأُبلغت اللجنة بأن نسبة مخصصات الإقراض الداخلي للمشروعات مقارنة بالمساهمات المؤكدة سنويا قد ارتفعت من 15 في المائة في عام 2015 إلى 17 في المائة في عام 2020. وفي عام 2021، واعتبارا من 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، سُجلت زيادة أخرى بلغت 21 في المائة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه استنادا إلى اتجاه مماثل في عام 2022، وفي ظل توقع مساهمات بما قيمته 8.4 مليار دولار أمريكي، من المتوقع تخصيص 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022. **ومع مراعاة استخدام المرفق وأنماط الإنفاق فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من**

أن معلومات ومبررات إضافية بشأن الحاجة إلى زيادة سقف مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات ستُقدّم إلى المجلس عند نظره في هذا التقرير.

الجدول 1: مخصصات الإقراض الداخلي للمشروعات (2019-2021)

السنة	الشهر	المخصصات *(مليون دولار أمريكي)*	المجموع للسنة *(مليون دولار أمريكي)*
2019	يناير/كانون الثاني	97.2	1 814.2
	فبراير/شباط	159.2	
	مارس/آذار	88.9	
	أبريل/نيسان	201.6	
	مايو/أيار	243.5	
	يونيو/حزيران	147.4	
	يوليو/تموز	212.7	
	أغسطس/آب	180.5	
	سبتمبر/أيلول	71.5	
	أكتوبر/تشرين الأول	259.2	
	نوفمبر/تشرين الثاني	54.6	
	ديسمبر/كانون الأول	97.9	
2020	يناير/كانون الثاني	165.8	1 543.9
	فبراير/شباط	126.6	
	مارس/آذار	237.2	
	أبريل/نيسان	175.1	
	مايو/أيار	146.5	
	يونيو/حزيران	113.7	
	يوليو/تموز	84.0	
	أغسطس/آب	121.4	
	سبتمبر/أيلول	103.5	
	أكتوبر/تشرين الأول	35.6	
	نوفمبر/تشرين الثاني	164.4	
	ديسمبر/كانون الأول	70.1	
2021	يناير/كانون الثاني	239.9	1 841.5
	فبراير/شباط	49.2	
	مارس/آذار	220.4	
	أبريل/نيسان	249.3	
	مايو/أيار	210.8	
	يونيو/حزيران	70.0	
	يوليو/تموز	155.3	
	أغسطس/آب	82.5	
	سبتمبر/أيلول	150.2	
	أكتوبر/تشرين الأول	103.6	
	نوفمبر/تشرين الثاني	310.3	

11- وزوّدت اللجنة أيضا بالجدول الوارد أدناه الذي يُشير إلى أن متوسط مدة سداد سلف الإقراض الداخلي للمشروعات في الفترة من عام 2019 إلى 2021 (اعتبارا من 29 نوفمبر/تشرين الثاني) تراوح بين 49 يوما و61 يوما. وعلاوة على ذلك، ومع انتقال **البرنامج** من هيكل ميزانيات المشروعات إلى هيكل ميزانيات الحوافظ القطرية في عامي 2017 و2018 في سياق استعراض الإطار المالي، نشأت عن تغيير هيكل الميزانية تحديات مرتبطة باستعادة البيانات التي يمكن مقارنتها بين جميع السنوات الخمس.

الجدول 2: متوسط مدة سداد سلف الإقراض الداخلي للمشروعات

السنة	معدل التداول	متوسط مدة السداد
2019	5.9	61
2020	7.4	49
2021 (حتى تاريخه)	6.6	55

مرفق الإدارة الشاملة للسلع

12- فيما يتعلق بمرفق الإدارة الشاملة للسلع، يُشير التقرير إلى أن المجلس وافق في يونيو/حزيران 2021 على زيادة في سقف المرفق من 560 مليون دولار أمريكي إلى 660 مليون دولار أمريكي لمعالجة الزيادة في الطلب على أموال المرفق، وأنه على الرغم من هذه الزيادة فإن استخدام المرفق بلغ في المتوسط أكثر من 90 في المائة، وخُصص 100 مليون دولار أمريكي للاستجابة لحالات الطوارئ المتصاعدة. ولذلك يقترح **البرنامج** زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى 800 مليون دولار أمريكي، مع تخصيص الزيادة البالغة 140 مليون دولار أمريكي على النحو التالي: 80 مليون دولار أمريكي لحالات الطوارئ المتكشفة؛ و50 مليون دولار أمريكي لدعم ممر آسيا؛ و10 ملايين دولار أمريكي لزيادة دعم العمليات في الشرق الأوسط. وترد في الفقرة 18 تفاصيل استخدام السقف البالغ 800 مليون دولار أمريكي.

13- ويُشير التقرير أيضا إلى وجود احتياطي قدره 6 ملايين دولار أمريكي لتغطية أي خسائر غير مؤمّنة للأغذية المشتراة في إطار المرفق، وإلى عدم استخدام الاحتياطي خلال 10 سنوات، واتساع نطاق التأمين الذاتي لتغطية خسائر السلع لزيادة التخفيف من خسائر المرفق. **وتُذَّكر اللجنة الاستشارية بملاحظاتها الواردة في تقريرها المؤرخ 18 يونيو/حزيران 2021 (AC/2166، الفقرات من 38 إلى 40) بشأن الزيادة في سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من 560 مليون دولار أمريكي إلى 660 مليون دولار أمريكي في التقرير ذي الصلة (WFP/EB.A/2021/6-B/1) وتلاحظ طلب زيادة أخرى لهذا السقف في التقرير الحالي.**

14- وفيما يتعلق بتخزين السلع الغذائية وحفظها قبل نقلها إلى العمليات القطرية، أُبلغت اللجنة بأنه قد تم تحديد المواقع الاستراتيجية لتخزين السلع الغذائية لمرفق الإدارة الشاملة للسلع، وأنه كجزء من تدابير التخفيف من أجل التقليل إلى أدنى حد من خسائر الأغذية، جرى تكييف المستودعات مع ظروف الطقس المحلي من خلال إصدار مبادئ توجيهية متعلقة بجملة أمور شملت التعاقد والنقل والتخزين والمناولة لضمان جودة الأغذية.

15- وزودت اللجنة بالجدول التالي الذي يبين الاستخدام الفعلي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع في العامين 2019 و2020 وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وأُبلغت بأن المشتريات المتوقعة للمرفق في عام 2022، بناء على المتطلبات التشغيلية الحالية، ستبلغ في قيمتها 1.74 مليار دولار أمريكي. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن مشتريات المرفق تُنقل إلى العمليات دوريا بحيث تظل مخزونات المرفق أقل من السقف المحدد، بات سقف المرفق يُشكل قيدا على عمليات **البرنامج** في ظل اتساع العمليات في عام 2021 إلى ما قيمته 1.359 مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر/تشرين الثاني. **ومع مراعاة استخدام المرفق وأنماط الإنفاق، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات ومبررات إضافية بشأن الحاجة إلى زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع ستُقدّم إلى المجلس عند نظره في هذا التقرير.**

الجدول 3: مخصصات مرفق الإدارة الشاملة للسلع (2019-2021)

السنة	الشهر	قيمة مشتريات المكاتب القطرية *(مليون دولار أمريكي)*	المجموع السنوي *(مليون دولار أمريكي)*
2019	يناير/كانون الثاني	49.55	932.17
	فبراير/شباط	88.64	
	مارس/آذار	105.45	
	أبريل/نيسان	89.43	
	مايو/أيار	67.87	
	يونيو/حزيران	74.34	
	يوليو/تموز	110.23	
	أغسطس/آب	96.61	
	سبتمبر/أيلول	63.7	
	أكتوبر/تشرين الأول	59.19	
	نوفمبر/تشرين الثاني	74.42	
	ديسمبر/كانون الأول	52.74	
2020	يناير/كانون الثاني	78.67	942.79
	فبراير/شباط	146.28	
	مارس/آذار	76.92	
	أبريل/نيسان	84.86	
	مايو/أيار	50.86	
	يونيو/حزيران	47.73	
	يوليو/تموز	28.9	
	أغسطس/آب	45.89	
	سبتمبر/أيلول	97.26	
	أكتوبر/تشرين الأول	132.23	
	نوفمبر/تشرين الثاني	68.48	
	ديسمبر/كانون الأول	84.71	
2021	يناير/كانون الثاني	126.66	1 359.24
	فبراير/شباط	77.83	
	مارس/آذار	216.47	
	أبريل/نيسان	143.2	
	مايو/أيار	140.21	
	يونيو/حزيران	94.73	
	يوليو/تموز	110.31	
	أغسطس/آب	120.04	
	سبتمبر/أيلول	161.73	
	أكتوبر/تشرين الأول	82.55	
	نوفمبر/تشرين الثاني	85.51	

16- وزودت اللجنة أيضا بالجدولين التاليين اللذين يبينان معدل التداول في الفترة من 2017 إلى 2021 (حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني)، وأُبلغت بأن دورة تحويل النقد، أي المدة بين قيام المرفق بشراء الأغذية وقيام المكاتب القطرية بشراء الأغذية من المرفق، قد ازدادت منذ عام 2017، وأنها مدفوعة في ذلك بازدياد مُهل التسليم واستراتيجية شراء الأغذية عندما تكون ظروف السوق مواتية.

الجدول 4: دورة تحويل النقد

السنة	دورة تحويل النقد في مرفق الإدارة الشاملة للسلع *(بالشهور)*
2017	4.2
2018	4.4
2019	5.1
2020	5.1
2021	5.7

الجدول 5: معدلات التداول في مرفق الإدارة الشاملة للسلع

السنة	معدل التداول
2016	
2017	3.8
2018	3.4
2019	2.7
2020	2.4
2021 (حتى تاريخه)	2.6

الاحتياطيات

17- فيما يتعلق باحتياطيات **البرنامج**، أُبلغت اللجنة بأن **البرنامج** أنشأ احتياطيات كمرافق لتوفير الأموال و/أو التمويل لأنشطة محددة في ظروف محددة، وأن الاقتراض الداخلي بين الاحتياطيات غير مسموح به. وتُدار الأموال في الاحتياطيات كجزء من حافظة السيولة في **البرنامج**، وتُستثمر الأموال القصيرة الأجل سواء في أسواق الأوراق المالية المقوّمة بالدولار الأمريكي من الفئة AAA أو عن طريق مدير أصول مهني خارجي يعمل وفقا لسياسة **البرنامج** ومبادئه التوجيهية بشأن الاستثمار في حافظة السيولة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن **البرنامج**، خلافا لسائر وكالات الأمم المتحدة، ليس لديه صندوق رأسمال عامل وأن مرفق تمويل رأس المال العامل قد أنشئ في عام 2005 كمرفق لتمويل السلف الداخلية (انظر الفقرة 8 أعلاه). وتوجد حاليا لدى **البرنامج** أربعة احتياطيات نشطة: الاحتياطي التشغيلي؛ واحتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وحساب الاستجابة العاجلة؛ وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

18- وتُذكر اللجنة الاستشارية بأنها قد زوّدت بمعلومات متعلقة باتجاهات الإيرادات والمصروفات والفائض/العجز من عام 2010 إلى عام 2020، وبأن **البرنامج** يحتفظ بمبلغ 411 مليون دولار أمريكي من الاحتياطيات في عام 2020 (انظر الجدول 1، الوثيقة AC/2166). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المحدودة الواردة في التقرير بشأن حالة الاحتياطيات، وتوصي بتقديم معلومات إضافية بشأن نمط الاحتياطيات والنفقات ذات الصلة إلى المجلس في تقارير البرنامج المقبلة.**

19- **ورهنا بالملاحظات الواردة أعلاه، ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على النظر في زيادة سقف السلطة للمرفقين في ظل أوضاع انعدام الأمن الغذائي الحاد غير المسبوقة على نطاق العالم في عدد من البلدان.**